

## مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مؤتمر نزع السلاح يحيل فيها البيان الصادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن مرسوم بتعليق سريان معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والمعاهدات الدولية ذات الصلة فيما يخص الاتحاد الروسي، وقعه رئيس الاتحاد الروسي، السيد ف. ف. بوتن، في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧

يشرفني أن أحيل إليكم نص البيان الصادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن مرسوم بتعليق سريان معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والمعاهدات الدولية ذات الصلة فيما يخص الاتحاد الروسي، وقعه رئيس الاتحاد الروسي، ف. ف. بوتن، في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

وأكون ممنناً لو تكرمتم بإصدار هذه الرسالة وتعميمها مع البيان المرفق بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع): فاليري لوشينين

السفير،

الممثل الدائم للاتحاد الروسي

لدى مؤتمر نزع السلاح

## البيان الصادر عن وزارة خارجية روسيا بشأن توقيع رئيس روسيا على مرسوم بتعليق سريان معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والمعاهدات الدولية ذات الصلة فيما يخص الاتحاد الروسي

في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وقّع رئيس الاتحاد الروسي على مرسوم بتعليق سريان معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والمعاهدات الدولية ذات الصلة فيما يخص الاتحاد الروسي. وقد أحيطت كلتا غرفتي الجمعية الاتحادية علماً بهذا القرار، ويجري الإعداد لتقديم مشروع قانون بهذا الصدد إلى مجلس النواب (الدوما).

وستبدأ الفترة التي سيعلق فيها سريان هذه المعاهدات الدولية فيما يخص الاتحاد الروسي بعد ١٥٠ يوماً من تلقي الجهات الوديدة لهذه المعاهدات والدول الأطراف الأخرى في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا لإخطارات التعليق الصادرة عن روسيا. وبناءً على تعليمات الرئيس ف. ف. بوتين، ستحيل وزارة الخارجية الروسية الإخطارات في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

وستشمل النتائج العملية لهذا المرسوم التعليق المؤقت لأنشطة تقديم المعلومات واستضافة عمليات التفتيش وإجرائها. ولن تكون روسيا أثناء فترة التعليق هذه ملزمة بأية قيود على الأسلحة التقليدية. وإنما ستتوقف الكميات الفعلية للمعدات العسكرية الروسية على تطور الوضع العسكري والسياسي، ولا سيما على مدى استعداد الدول الأطراف الأخرى في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا للتخلي بضبط النفس على النحو اللائق.

ولم يشهد تاريخ روسيا الحديث سابقة كقرار التعليق هذا. وهذا وحده كاف لإدراك أن اتخاذ هذا القرار لم يكن سهلاً بل جاء نتيجة لتحليل مدروس وشامل. فهذه الخطوة ناجمة عن ظروف استثنائية تتعلق بمضمون معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وتؤثر على أمن الاتحاد الروسي، وتتطلب اتخاذ تدابير فورية.

فمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا بصيغتها الحالية باتت متقادمة العهد بشكل ميووس منه. ويكفي القول إن التوقيع عليها كان في عام ١٩٩٠ وإلها كانت نتاج وجود حلفين سياسيين - عسكريين يناوئ أحدهما الآخر - منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو. ولم تعد منظمة معاهدة وارسو قائمة منذ ذلك الوقت. كما أن الاتحاد السوفياتي لم يعد موجوداً هو الآخر.

يضاف إلى ذلك أن حلفاء سابقين للاتحاد السوفياتي قد انضموا إلى حلف شمال الأطلسي. ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا لعام ١٩٩٠ لا تأخذ كل هذه التغيرات بعين الاعتبار.

ثم إن القيود المفروضة على كميات الأسلحة الروسية في أنحاء مختلفة من الإقليم الروسي لم يعد لها أي معنى هي الأخرى. فهي اليوم تشكل عائقاً أمام محاربة الإرهاب الدولي بمزيد من الفعالية.

وفي عام ١٩٩٩، وقّع على اتفاق لتعديل هذه المعاهدة بمبادرة منا. وأدى ذلك إلى حد ما إلى تصحيح التشوهات التي نشأت. إلا أن الشركاء الغربيين عملوا، متذرعين بأعذار لا تمت إلى الواقع بصلة، على منع سريان مفعول هذا الاتفاق لأكثر من سبع سنوات الآن.

وعلاوة على ذلك، فقد تجاوزت بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي مجتمعة، نتيجة لتوسيع الحلف، الحدود التي نصت عليها المعاهدة القديمة بشأن كميات الأسلحة الموجودة في متناول هذا الحلف العسكري السياسي. وبلغ هذا التجاوز مستوى صارخاً بوجه خاص فيما يسمى بمنطقة الحناحين التي تضم شمال وجنوب أوروبا. ثم إن هناك عدداً من أعضاء الحلف الأطلسي الجدد الذين لم ينضموا بعد أصلاً إلى معاهدة القوات المسلحة التقليدية.

وقد حذرنا منذ أمد بعيد الأطراف في تلك المعاهدة أن وضعاً كهذا لا يلي المصالح الأمنية لروسيا ولا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية.

إلا أننا لم نجد أي استجابة بناءة لشواغلنا المشروعة ولمقترحاتنا الملموسة لتصحيح الوضع.

ولا يعني التعليق الروسي أننا نغلق الباب أمام إجراء المزيد من الحوار. ففي حال قُدمت حلول للمسائل التي أثارناها، فسيكون بالإمكان كفاءة التنفيذ الجماعي لأحكام المعاهدة بشكل سريع حقاً.

ولا تزال اقتراحاتنا بشأن استعادة قابلية نظام القوات المسلحة التقليدية للتطبيق مطروحة على طاولة المفاوضات، علماً بأن رئيس الاتحاد الروسي أصدر تعليماته إلى وزارة الخارجية وغيرها من الهيئات الاتحادية المناسبة بتتبع ردود فعل الدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية والإبلاغ عن التطورات في الوضع، وتقديم المقترحات المناسبة عند الاقتضاء. وستنخذ على هذا الأساس القرارات بشأن الخطوات المقبلة التي قد تتخذها روسيا فيما يتعلق بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

موسكو، ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧

— — — —